ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تعمل الحكومة بجهد كبير نحو الإسراع فى تحقيق إنطلاقة إقتصادية تنعكس على مستوى معيشة المواطن وجودة الحياة اليومية. ويكتسب البرنامج الإقتصادى دعماً متزايداً بما فى ذلك دعم ملحوظ من جانب مؤسسات التقييم والمؤسسات الدولية المختلفة، وقد قامت مؤسسة موديز فى شهر إبريل الماضى برفع درجة التصنيف الإئتمانى لمصر الى درجة B٣ مع إبقاء النظرة المستقبلية عند درجة "مستقر"، وهو إستكمال لخطوات مماثلة متتابعة قامت خلالها مؤسسات التقييم الدولية الأخرى مثل "فيتش"، و"ستاندر آند بورز" بتحسين درجة التقييم الإقتصادى للبلاد، بالإضافة إلى التأثير الإيجابى لتقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي وتصريحات المسؤولين بالتأكيد على أن البرنامج الإقتصادى يسير فى الإتجاه السليم وأن الإصلاحات الهيكلية والمالية التى بدأت الحكومة تطبيقها منذ مطلع العام المالى الحالى بدأت تؤتى ثمارها.

وعلى نحو آخر، تشير أحدث المؤشرات المالية فى موسم تقديم الاقرارات الضريبية للعام المالى الحالى بوجود تحسن ملحوظ فى عدد الاقرارات الضريبية المقدمة ونمو الحصيلة الضريبية فضلاً عن الزيادة الملموسة في عدد الممولين مقارنة بالأعوام السابقة وإتساع ظاهرة الإلتزام الطوعى من قبل الممولين بسداد مستحقات الخزانة العامة قبل نهاية الموسم الضريبى الحالى. وفى ذات السياق فقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى الجارى مردوداً إيجابياً على عدد من المؤشرات الإقتصادية. وفيما يلى عرض لأحدث التطورات:-

- **أظهرت المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥,٦% مقارنة بنحو ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.** وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار النمو فى قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة بعد فترة تراجع امتدت منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويأتى ذلك التحسن على الرغم من استمرار الانخفاض فى قطاع استخراجات الغاز. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات الانخفاض فى صافى الصادرات مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقاً.

- **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٩.٤% نسبة إلى الناتج المحلى (٢١٨.٣ مليار جنيه)، مرتفعا بذلك بنحو ٢ نقطة مئوية مقارنة بعجز قدره ٧.٣% (١٤٥ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويمكن تفسير هذه التطورات كمحصلة لعدة عوامل منها زيادة المصروفات الحتمية لتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، مما فاق أثر الزيادة المحققة فى حصيلة الإيرادات. وذلك على الرغم من زيادة الإيرادات الضريبية تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى وزيادة الضرائب على الدخل خاصة مع ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى زيادة كل من الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة الدولية، والضرائب على الممتلكات فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل، إلا أن الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية قد حال دون

إرتفاع جملة الإيردات خلال فترة الدراسة إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية من دول الخليج لمعالجة الاختلالات الهيكلية عقب الإضرابات السياسية التى صاحبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو الأمر الذى يظهر الإيرادات في غير صورتها الحقيقية خلال فترة الدراسة. **وفى حالة استبعاد هذه المنح الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن بـ١.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق**

على نحو آخر، فقد تم تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية منذ بداية العام المالى الحالى وتشمل إصلاح منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، ودعم السلع التموينية؛ بالإضافة إلى زيادة الدعم الموجه للكهرباء على الرغم من تحريك الأسعار فى بداية العام وزيادة معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ومظلة الحماية الإجتماعية وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وزيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة المصروفات بنسبة تفوق زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٠٧٤.٣ مليار جنيه في **ديسمبر ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٨٩,٤% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٧٤٦.٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٧.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- إستقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل نسبى ليصل إلى ١٥.٢٩ مليار دولار فى نهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥,٤٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد انخفض معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٥.٥% خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مسجلا ١٦٣٧.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ١٦.٤% في يناير ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٤، وذلك فى ضوء انخفاض معدل النمو السنوى لكل من الودائع الجارية والغير جارية بالعملة المحلية والأجنبية خلال شهر الدراسة.

- على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال شهر مارس ٢٠١٥ للشهر الثانى على التوالى مسجلاً نحو ١١.٥% ، مقارنة بـ١٠.٦% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩.٨% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الارتفاع في ضوء إستمرار تنامى معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) نتيجة لزيادة أسعار الخضروات والألبان والزيوت والدهون، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود "** نتيجة لزيادة أسعار إسطوانات البوتاجاز والكهرباء والغاز ومواد الوقود، والمياه والخدمات المرتبطة بالمسكن، **و"المطاعم والفنادق"** نتيجة لزيادة أسعار خدمات الفنادق والوجبات الجاهزة.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٢١ ابريل ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٩٥

مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل عجز قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون **ميزان المدفوعات قد تحسن** خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠,٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

من الجدير بالذكر أن مؤشر قياس مخاطر إعادة الإئتمان Credit Default Swap (CDS) لمدة خمس سنوات، قد انخفض من نحو ٨٩٠ نقطة أساس فى بداية يوليو ٢٠١٣ إلى نحو ٣٣٢.٢٧ نقطة في ابريل ٢٠١٥، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الدولية وانخفاض مؤشرات المخاطر على الائتمان فى الاقتصاد المصرى.

بالإضافة إلى ذلك فقد حقق مؤشر مديرى المشتريات (PMI) أعلى معدل له خلال الثلاثة أشهر الماضية مسجلاً ٥٠ خلال ابريل ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٩.٦ خلال مارس ٢٠١٥، مما يشير إلى تحسن فى نشاط شركات القطاع الخاص الغير البترولية. وتعكس احصاءات ابريل ٢٠١٥ ارتفاع مؤشر الإنتاج (Output) بعد ثلاثة أشهر متتالية من التراجع. كما إرتفع مؤشر إجمالى الإنتاج ليسجل ١٨٤.٧ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٨٢.٨ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٥، محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ١%، ونمو سنوى بلغ ٤.٩% إذا ما قورن بشهر فبراير ٢٠١٤ والذى سجل فيه المؤشر ١٧٦ نقطة.

تطورات الأداء المالى:

Ø **تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى أن عجز الموازنة العامة للدولة بلغ نحو ٩.٤% نسبة إلى الناتج المحلى (٢١٨.٣ مليار جنيه) مقابل ٧.٣% من الناتج المحلى ولكن أخذاً فى

الإعتبار ورود منح استثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠.٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣). **وفى حالة استبعاد هذه المنح الاستثنائية يكون عجز الموازنة قد تحسن بـ١.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

فى حين إرتفعت الحصيلة الضريبية بنحو ٣٦ مليار جنيه لتسجل ٢٠٤.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٦٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق؛ تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى. وبالأخص زيادة الضرائب عل الدخل بنحو ١١.٦% لتحقق ٨٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٧٥.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة)، وزيادة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٤.٨% لتحقق ٨٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٦٤.١ مليار جنيه، وإرتفاع الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٣٢.٢% لتحقق ١٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٢.٤ مليار جنيه (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل). إلا أن جملة الإيرادات قد إستقرت نسبياً خلال فترة الدراسة (بإنخفاض طفيف بنحو ٠.٦ مليار جنيه) إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية من دول الخليج لمعالجة الاختلالات الهيكلية عقب الإضرابات السياسية التى صاحبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو الأمر الذى يظهر الإيرادات في غير صورتها الحقيقية خلال فترة الدراسة.

على نحو آخر، فقد تم تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية منذ بداية العام المالى الحالى وتشمل إصلاح منظومة الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، ودعم السلع التموينية، وزيادة الدعم الموجه للكهرباء على الرغم من تحريك الأسعار فى بداية العام وزيادة معاش الضمان الإجتماعى مع تطوير كفاءة البرنامج وتنفيذ برامج جديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين ومظلة الحماية الإجتماعية وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات، وزيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية التحتية ومشروعات الإسكان والطرق وزيادة الإنفاق على قطاعى التعليم والصحة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة المصروفات بنسبة تفوق زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٥/١٤	**العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٤/١٣**
٢١٨.٣ مليار جنيه (٩.٤% من الناتج المحلى)	١٤٥ مليار جنيه (٧.٣% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٢٨٢ مليار جنيه (١٢.٢% من الناتج المحلى)	٢٨٢.٧ مليار جنيه (١٤.٢% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٤٩٠.٦ مليار جنيه (٢١.١% من الناتج المحلى)	٤٢٣ مليار جنيه (٢١.٢% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

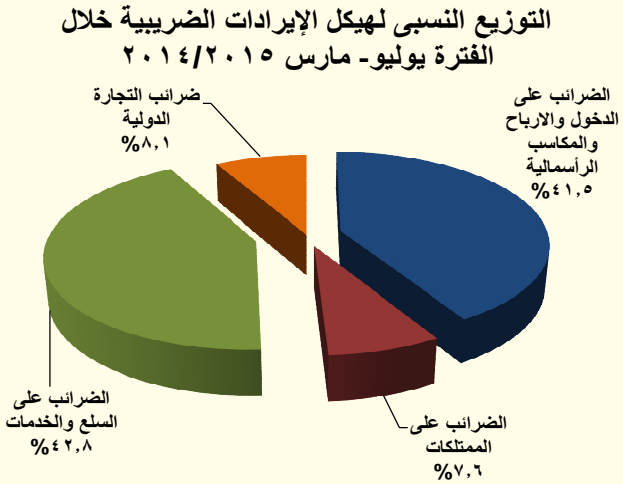

شهدت جملة الإيرادات إستقراراً نسبياً خلال الفترة يوليو-مارس لتسجل ٢٨٢.١ مليار جنيه (بإنخفاض طفيف بنحو ٠.٦ مليار جنيه) مقابل ٢٨٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢١.٣% لتسجل ٢٠٤.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما عادل إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣٢% لتسجل نحو ٧٧.٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٥ نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق.

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة تزامناً مع موسم التحصيل الضريبى ومدفوعا بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الحالى. حيث ساهمت عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى فى ذلك التحسن، وهو ما إنعكس على زيادة أرباح الجهات السيادية خاصة إرتفاع الضرائب المحصلة من باقى الشركات، وقناة السويس، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الضرائب المحصلة من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك بسداد المتأخرات عن السنوات السابقة وورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. كما إرتفعت المتحصلات من الضرائب على السلع والخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لتحسن أداء قطاع السياحة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٤/٢٠١٥، كما ساهمت جهود مصلحة الضرائب العقارية فى رفع كفاءة التحصيل إلى زيادة المحصل من الضرائب على الممتلكات.

كما تشير أحدث المؤشرات المالية فى موسم تقديم الاقرارات الضريبية للعام المالى الحالى بوجود تحسن ملحوظ فى عدد الاقرارات الضريبية المقدمة ونمو الحصيلة الضريبية فضلاً عن الزيادة الملموسة في عدد الممولين مقارنة بالأعوام السابقة وإتساع ظاهرة الإلتزام الطوعى من قبل الممولين بسداد مستحقات الخزانة العامة قبل نهاية الموسم الضريبى الحالى.

وفيما يلى شرح لأهم التطورات:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٨.٧ مليار جنيه (بنسبة ١١.٦%) لتحقق ٨٤ مليار جنيه (٣.٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٤١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترول، قناة السويس، البنك المركزى) (بنحو ٤.٢ مليار جنيه) بنسبة ٣٥% لتحقق ١٦.٣ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ٣١.٦% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ١١.٥% لتحقق ٩.٧ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١.٨ مليار جنيه) بنسبة ٤٨% لتحقق ٥.٧ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢.٢ مليار جنيه) بنسبة ١٥.٤% لتحقق ١٦.٣مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٢.٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٤.٨%) لتحقق ٨٦.٤ مليار جنيه (٣.٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٢.٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٧.٨% لتحقق ٣٩ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٥٩.٤% لتحقق ٢٨ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢٠٨.٥% لتحقق ٨.٥ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣١.٤% لتسجل ١٨.٦ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٧.٥% لتحقق ٨.٤ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٥.٩% لتحقق ٥ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على استهلاك الغاز والكهرباء والبوتاجاز، والدمغة على خدمات النقل، والدمغة المتنوعة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٢%) لتحقق ١٦.٤مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٣٢.٥% لتحقق ١٥.٧ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية منذ بداية العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٤ مليار جنيه (بنسبة ٩.٧%) لتحقق ١٥.٣ مليار جنيه (٠.٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧.٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٥.٧% لتحقق ١٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٢٨.٦% لتحقق ٢ مليار جنيه.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **ضرائب أخرى** (والتى تمثل ١.٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية) بنحو ٠.٥ مليار جنيه فقط (بنسبة ١٤.٣%) لتحقق ٢.٧ مليار جنيه (٠.١% من الناتج المحلى).

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى تراجع المنح

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل ٧.٩ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٥١.٤ مليار جنيه إذا تم مقارنتها بنفس الفترة من العام المالى السابق والتى كانت تشمل ورود منح استثنائية؛ ومنها منح من دولتى الإمارات والسعودية بمبلغ ٣ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٠.٣ مليار جنيه، من أصل ٢٩.٧ مليار جنيه قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٢.٦ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض ٢٠.١%) لتسجل نحو ١٠.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية وبالأخص الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ٤.١ مليار جنيه لتسجل ١٣.٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٦ مليار جنيه لتسجل ١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

§ إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بحوالى الضعفين لتسجل ١.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ إرتفاع الأرباح من شركات قطاع الأعمال العام بأكثر من ثلاثة أضعاف لتسجل نحو ٠.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ إرتفاع إتاوة البترول بنسبة ٧٠.٤% لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٤٩.٧% لتسجل نحو ٩.٥ مليار جنيه أى ما يعادل ٠,٤% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

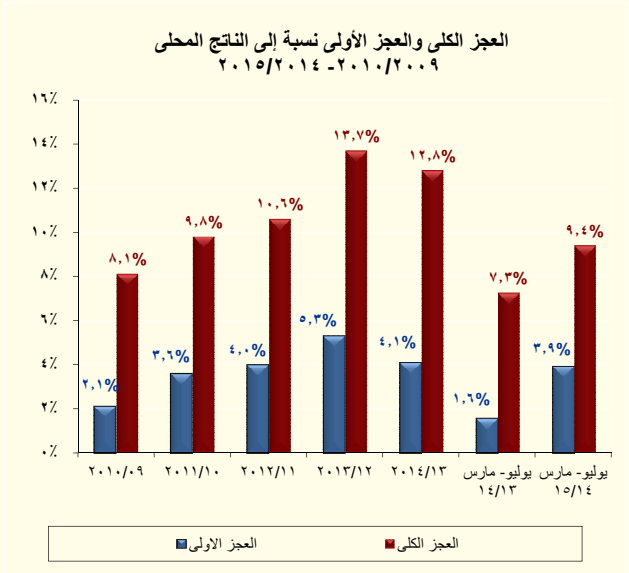

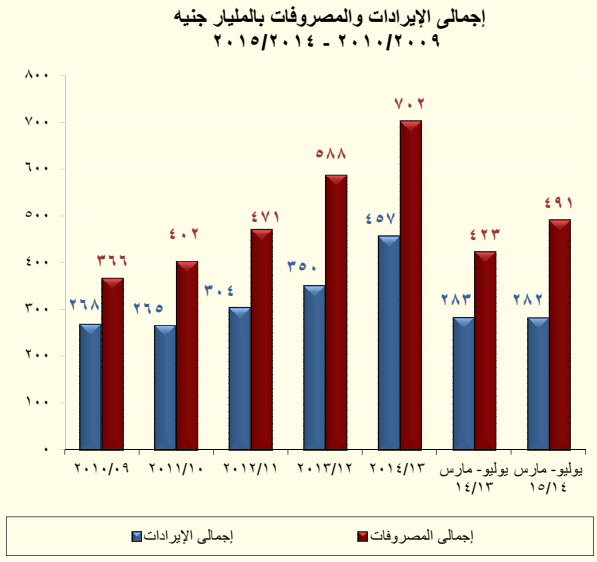

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية

أما على جانب المصروفات، تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً ولتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية .

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٤٩٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٦% من الناتج المحلى) **وذلك في ضوء التطورات التالية:**

§ زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ١٧.٦% لتبلغ نحو ١٤٣.٣ مليار جنيه (٦.٢% من الناتج المحلى).

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٦%) ليحقق ١٨.٨ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ١٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١١.٧%) لتصل إلى ١٢٧.١ مليار جنيه (٥,٥% من الناتج المحلى).

§ إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٥.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٨%) لتحقق ١٣٣.٤ مليار جنيه (٥.٧% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١١٨.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إرتفاع الانفاق على الدعم ليحقق ٩٤.٨ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥.٢ مليار جنيه وذلك في ضوء ما يلى:
  - o إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.٨%) ليحقق ٢١.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ١٠.٦ مليار جنيه (أى بحوالى الضعف) ليحقق ٢٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٨%) ليحقق ٣٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

  - o زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٧%) ليصل إلى نحو ٢٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١.٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٥.٤%) ليصل إلى نحو ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٧.٤ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٢٧.٦%) ليسجل ٣٤ مليار جنيه.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة

وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

تطورات الدين العام:

بالرغم من ارتفاع اجمالى الدين،إلا ان نسبته إلى الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٨٩٥.٢ مليار جنيه (٨١.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، مقابل ١٥٤٣.٦ مليار جنيه (٧٧.٣% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢٠٧٤.٣ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ (نحو ٨٩.٤% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٧٤٦.٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٧.٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤١.٣ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٥.٨ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٣، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٢.٧% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

شهد الدين الخارجي في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ انخفاضا يقدر بنحو ٤.٧ مليار دولار وذلك مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض الى سداد سندات قطرية بقيمة ٢.٧ مليار دولار، بالإضافة الى رد وديعة قطرية بنحو ٠.٥ مليار دولار، الى جانب حوالى ٠.٦ مليار دولار سداد ديون لنادى باريس. كما ساهم في ذلك تغير سعر العملات الاجنبية المكونة لهيكل الدين مقارنة بسعر الدولار وهو ما انعكس على انخفاض في القيمة الدفترية بنحو ٠.٦ مليار دولار، بالإضافة الى حوالى ٠.١ مليار دولار تمثل سداد مستحقات قصيرة الاجل للخارج.

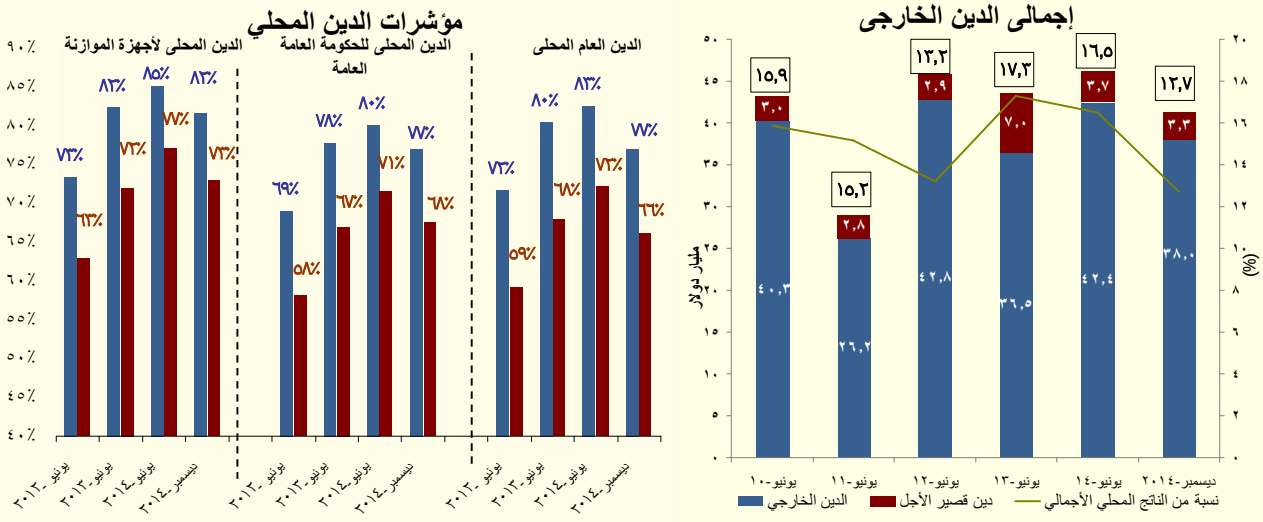

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٤.٨% ليصل الى ٢٥.١ مليار دولار (٦٠.٧% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٢٩.٤ مليار دولار (٦٤.٣% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

وقد انخفضت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي بشكل طفيف**، لتسجل نحو ١٦.٣% فى ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٨% في ديسمبر ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره في اطار انخفاض مديونية الحكومة من الديون قصيرة الاجل.

التطورات النقدية:

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد انخفض معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ١٥.٥% فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٥ مسجلا ١٦٣٧.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ١٦.٤% في يناير ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٤. **فعلى جانب الالتزامات**، يرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٤.٢% (محققاً ١١٨٦.٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥.٦% خلال شهر يناير ٢٠١٥، حيث انخفض معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة المحلية والاجنبية ليسجل ١٥.٨% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦.٦% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد انخفض معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة المحلية والاجنبية ليسجل ٤.١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩.٤% خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن الانخفاض المحقق فى **أشباه النقود** فاق الارتفاع الذى شهده معدل النمو السنوى كمية **النقود** ليسجل نحو ١٩.٢% (محققاً ٤٥٠.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٦% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تزايد ودائع الطلب بالعملة المحلية لتسجل ٣٩.٧% (محققاً ١٧٢.٢ مليون جنيه) خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٧.٤% خلال شهر يناير ٢٠١٥.

انخفض معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليسجل ١٥.٥%

Ø **أما على جانب الأصول**، فقد انخفض معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ٢١,٤% (محققاً ١٥٦٧ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٥، مقابل ٢١.٧% خلال شهر يناير ٢٠١٥. وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر فبراير ٢٠١٥ بنحو ٤٤,٥% (لتسجل ٧٠.٤ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ٣٨.٥% خلال شهر يناير ٢٠١٥.

بينما ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٤.٢% (محققاً ١١٦٣.٦ مليار جنيه) خلال شهر فبراير ٢٠١٥ مقارنة بـ٢٣.٦% خلال شهر يناير ٢٠١٥. كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٤.٢% (٣.٦% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٧٦.٣ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ١٣.٨% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل نحو ١٢.٦% مقابل ١١.٩% فى يناير ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلاً نمو قدره ٣٥.٣% (محققاً ٥٨.٩ مليار جنيه) خلال شهر فبراير ٢٠١٥، مقارنة بـ٣٦% خلال شهر يناير ٢٠١٥.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢٠.٣% فى نهاية يناير ٢٠١٥ مسجلا ١٥٩٣.٦ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ١٨.٥% خلال ديسمبر ٢٠١٤. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥.٥% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ١٧% فى نهاية يناير ٢٠١٥ مسجلا ٦٤٦.٣ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ١٤.٣% خلال ديسمبر ٢٠١٤. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بشكل طفيف فى نهاية يناير ٢٠١٥ لتصل إلى ٤٠.٦%، مقارنة بـ٤٠.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤.

استقر رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر مارس ٢٠١٥ ليسجل ١٥.٤٥ مليار دولار

- إستقر **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل نسبى ليصل إلى ١٥.٢٩ مليار دولار فى نهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥.٤٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١٥ للشهر الثانى على التوالى مسجلاً نحو ١١.٥% مقارنة بـ١٠.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٩.٨% والمسجل خلال شهر مارس ٢٠١٤. **وبذلك بلغ متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١٠.٧%** وهو نفس المعدل المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى هذه التطورات في ضوء إستمرار تنامى معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) نتيجة لزيادة أسعار الخضروات والألبان والزيوت والدهون، و**"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود "** نتيجة لزيادة أسعار إسطوانات البوتاجاز والكهرباء والغاز ومواد الوقود، والمياه والخدمات المرتبطة بالمسكن، و**"المطاعم والفنادق"** نتيجة لزيادة أسعار خدمات الفنادق والوجبات الجاهزة.

إستقر معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) ليحقق ٩.٢% خلال شهر الدراسة مقابل ٨% خلال الشهر السابق ولكنها إنخفضت مقارنة بـ١٥.٦% والمحققة خلال شهر مارس ٢٠١٤. ويأتى ذلك فى ضوء إرتفاع المستوى العام لأسعار بعض البنود الفرعية وعلى رأسها "الخبز والحبوب" (لتحقق ٣.٤% مقابل ١.٦%)، و"الخضروات" (لتحقق ١٩.٨% مقابل ١٤.٥%)، و"الألبان والجبن والبيض" (لتحقق ٧.٢% مقابل ٥.٨%)، و"الزيوت والدهون" (لتحقق ٢.٥% مقابل ٠.٤%)، و"منتجات غذائية أخرى" (لتحقق ٧,٥% مقابل ٦.٧%).

كما إرتفعت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود "** لتسجل ١٣.٤% مقابل ١٠.٣% خلال الشهر السابق و١.٥% خلال شهر مارس ٢٠١٤ نتيجة لزيادة أسعار إسطوانات البوتاجاز وزيادة أسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود بـ٧١%، والمياه والخدمات المرتبطة بالمسكن بـ١٣.٩%، **و"المطاعم والفنادق"** لتسجل ١٦.٢% مقابل ١٥.٩% خلال الشهر السابق ومقابل ٧% خلال شهر مارس ٢٠١٤ نتيجة **لزيادة أسعار خدمات الفنادق بـ٦٧.٢% والوجبات الجاهزة بـ١٥.٩% فى ضوء إرتفاع نسبة الإشغالات السياحية بالفنادق خاصة فى شرم الشيخ**

أثناء مؤتمر دعم تنمية الاقتصاد المصرى لتصل إلى أعلى معدلاتها لتصل إلى نحو ١٠٠% مقابل ٥٠% خلال نفس الشهر من العام السابق.

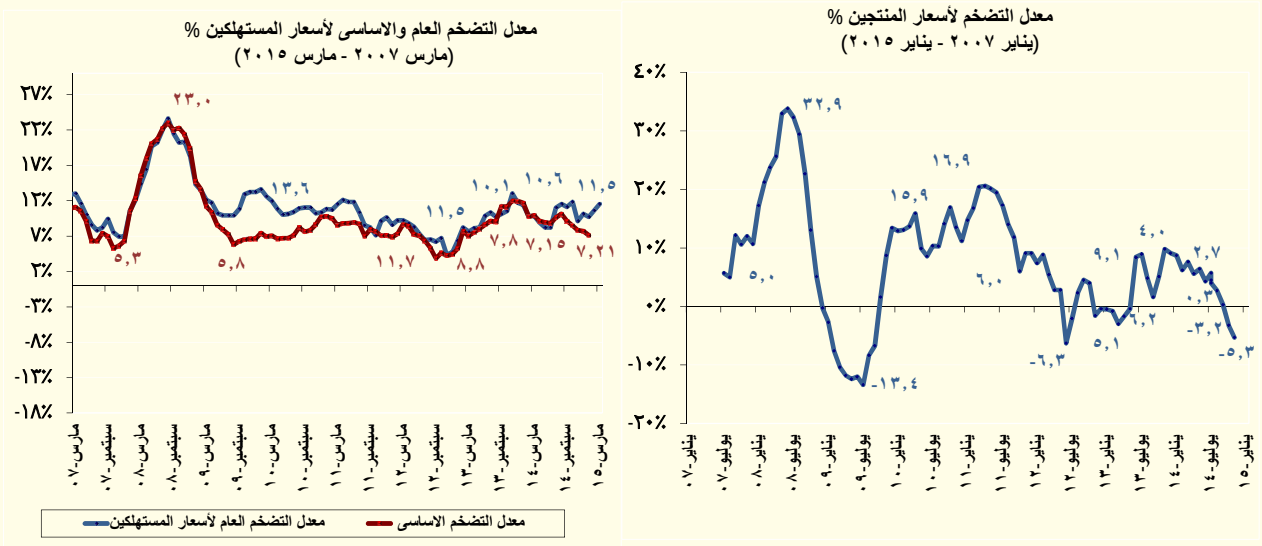

على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم الشهرى** ولكن بمعدل متباطىء مسجلاً نحو ١.٥% خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩% خلال الشهر السابق، بينما إرتفع مقارنة بـ٠.٧% المحقق خلال شهر مارس ٢٠١٤.

وقد إرتفع بشكل طفيف معدل **التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation** ليسجل ٧.٢١% خلال شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٧.١٥% خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٩.٩% المحقق خلال نفس الشهر من العام المالى السابق. فى حين إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل ٠.٨% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ١.١% خلال الشهر السابق، ولكنه إرتفع بشكل طفيف مقارنة بـ٠.٧% المحقق خلال شهر مارس ٢٠١٤. ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة ٠.٧٣ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الخدمات الأخرى والتى ساهمت بالنسبة المتبقية وقدرها ٠.٠٣ نقطة مئوية.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٣ ابريل ٢٠١٥ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٨.٧٥% و٩.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩.٢٥% و٩.٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ٢١ ابريل ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٩٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- تراجعت **مؤشرات البورصة المصرية** خلال شهر إبريل ٢٠١٥ حيث انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٢.٦% ليسجل ٤٩٣ مليار جنيه (حوالى ٢١.٢% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد أعلى قدره ٥٠٦.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد انخفض مؤشر

EGX-٣٠ خلال شهر إبريل ٢٠١٥ بنحو٤٩٦.٥ نقطة ليحقق ٨٦٣٨.٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية مارس ٢٠١٥ والذى بلغ ٩١٣٤.٨ نقطة. كما انخفض ايضاً مؤشر EGX-٧٠ خلال شهر إبريل ٢٠١٥ بـ٨.٨% ليحقق ٤٧٢ نقطة مقارنة بـ٥١٧.٦ نقطة فى نهاية مارس ٢٠١٥.

قطاع المعاملات الخارجية:

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ عجزاً كلياً بلغ نحو ١.٠ مليار دولار(-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض قدره ٢.٠ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وعند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج – التى بلغت نحو ٢.٤ مليار دولار (١.٤ مليار دولار منح عينية و١ مليار دولار منح نقدية) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل ١٠.٧ مليار دولار (٦ مليار دولار ودائع و١ مليار دولار منح نقدية و٣.٧ مليار دولار منح عينية) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق – يكون ميزان المدفوعات قد تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦١% لينخفض العجز الكلى فى ميزان المدفوعات إلى نحو ٣.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الجارى، مقابل ٨.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣.٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠.٥ مليار دولار و٢.٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٤.٣ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز أقل قدره ٠.٩ مليار دولار (-٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٢٠.٢ مليار دولار (-٦.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو– ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ١٥.١ مليار دولار (-٥.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٤.٧% لتحقق ٣٢.٤ مليار دولار، مقابل ٢٨.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائض قدره ٣.٩ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بعجز قيمته ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويرجع

ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية بأكثر من الضعف لتسجل ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١.٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١.١ مليار دولار مقارنة بـ٠.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢.٦ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٦.٢ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة (منها ١ مليار دولار منحة نقدية من الإمارات العربية المتحدة و٣.٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أعلى بنحو ٣.٢ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٢.٧ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٢.١ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول لتسجل نحو ١.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١.٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ارتفاعاً ليحقق ١.٤ مليار دولار مقابل ١.١ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١.٢ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢.٥ مليار دولار استحقت لقطر خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤.

- تراجع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بتدفقات للخارج تقدر بنحو ١.٩ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وذلك في ضوء قيام البنك المركزى برد وديعة قطرية.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

Ø أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥,٦% مقارنة بنحو ١.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار النمو فى قطاع الصناعات التحويلية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة بعد فترة تراجع امتدت منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويأتى ذلك التحسن على الرغم من استمرار الانخفاض فى قطاع استخراجات الغاز. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات الانخفاض فى صافى الصادرات مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقاً.

ستة قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بالربع الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ما زالت تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور انتهاء وزارة التخطيط من إعدادها. أما بالنسبة لتطورات الربع الأول من العام المالى الجارى والتى كانت تشير إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** لتسجل ٦.٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومه من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

فعلى جانب العرض، كان من ضمن القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ٢٩.٢% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٤.١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠.٢ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الصناعات التحويلية التي شهدت زيادة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ تشمل، تصنيع السيارات والمقطورات، النشر والطباعة والاستنساخ من وسائل الإعلام المسجلة، التصنيع للإذاعة والتلفزيون وأجهزة الإتصالات والمنتجات الغذائية والمشروبات. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى

(بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ٢٠.٦ ليصل إلى ١٧٥.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٥.٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣.

كما حقق **قطاع السياحة** معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٩.١% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ١.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠.٩- نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٣٤.٣ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٩.٦ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٥ أضعاف.

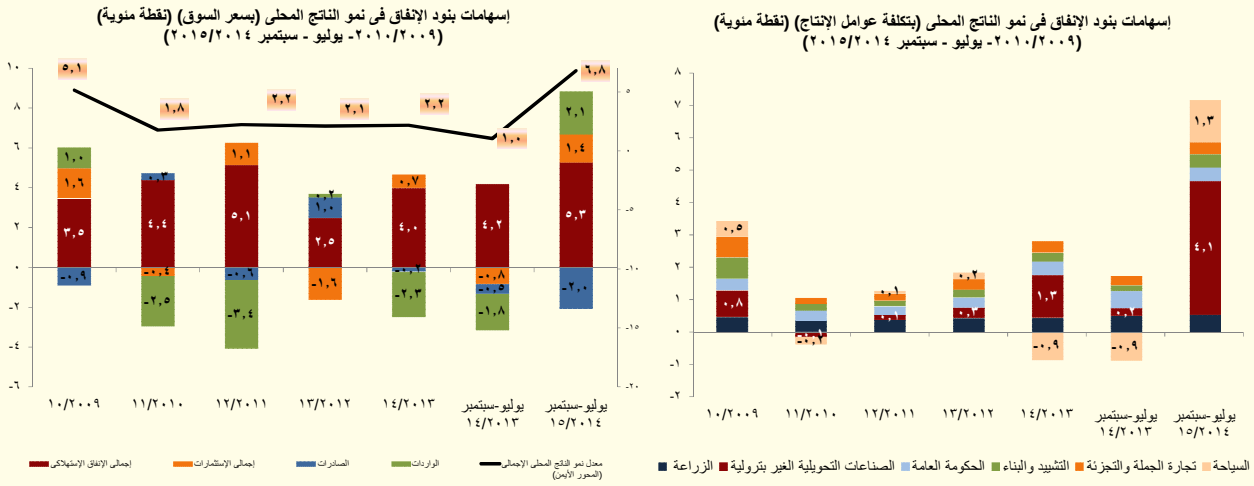

وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع الزراعة** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٣% (حيث استقرت مساهمته في الناتج عند ٠.٥ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو يقدر بنحو ٩.٩% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٤,٥% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣.٢% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما شهد **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** تراجعاً ملحوظاً بنسبة ١٤.٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة بنحو ١.٢- نقطة مئوية.

أماعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٩% مقارنة بـ٤.٢% وهو معدل النمو المحقق خلال الربع الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٨.٨% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥.٩% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من

الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٤.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات،** حيث حققت خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ١٤% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٧.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١.٤ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٤% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٦% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٥٨% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالموجب في النمو بلغ ٠.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٢.٣ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. حيث ارتفعت **الصادرات** بنسبة ١٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو٢.١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١.٨ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٨.٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالسالب يقدر بنحو ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر فبراير ٢٠١٥ ليصل إلى ٦٤٠.٢ الف سائح، مقابل ٦٧٧.٥ الف سائح خلال الشهر السابق. كما انخفض ايضاً عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٥,٦ مليون ليلة مقارنة بـ٦.٨ مليون ليلة خلال شهر يناير ٢٠١٥.